12-09-2022
العدد:3711

مجموعة العمل
من أجل فلسطينيي سورية
Action Group For Palestinians of Syria

التقرير اليومي

الخاص بأوضاع اللاجئين الفلسطينيين في سورية
The situation of Palestinian refugees in Syria

المحتجزون الفلسطينيون في إزمير يناشدون للإفراج عنهم وانهاء معاناتهم

- مجموعة العمل ترصد 15 إصابة بالكوليرا في مخيم النيرب
- مخيم الحسينية.. الأهالي يطالبون الأونروا بتوفير وسائل نقل لأبنائهم
- مستلزمات المدارس.. عبء مادي يثقل كاهل الأسر الفلسطينية في سورية

آخر التطورات

أطلق لاجئون فلسطينيون سوريون محتجزون في أحد السجون التابعة لخفر السواحل التركي بولاية أزمير، نداء استغاثة، ناشدوا فيه المؤسسات الدولية والحقوقية للتدخل من أجل الإفراج عنهم بأسرع وقت وحل أزمتهم وإخراجهم من محنتهم، منوهين إلى أن ترحيلهم إلى أي بلد آخر قد يشكل خطراً على حياتهم.

وأوضح المحتجزون أن العديد منهم لديه مشاكل قانونية في تركيا، وأن أغلبهم يحمل بطاقة الحماية المؤقتة الكملك، حيث يعاملون معاملة اللاجئ السوري، مضيفين أنه عند اعتقالهم أبرزوا للأمن التركي جواز السُلطة الفلسطينية كي يثبتوا أنهم من الجنسية الفلسطينية إلا أن ذلك ورطهم بشكل أكبر، لأن الأمن التركي اعتبر ذلك تزوير في الأوراق الرسمية، وهذا الأمر قَد يتسبب بترحيلهم حسب القانون التركي.

وعن ظروف الاحتجاز وأوضاعهم الإنسانية صرحت العائلات المحتجزة أنها تعاني من ظروف اعتقال غاية في السوء، وذلك بسبب عدم توفر أدنى متطلبات الحياة الإنسانية في السجن الذي تم احتجازهم به، إضافة إلى وجود نساء وأطفال ومُصابين نتيجة التعامل الهمجي من قبل عناصر خفر السواحل اليوناني، الذي اعترض قاربهم المطاطي في المياه اليونانية واعتدى عليهم بالضرب، وتركهم في وسط مياه البحر يُواجهون مصيرهم.

بدوره قال السفير الفلسطيني في تركيا فائد مصطفى في تصريح صحفي: إنّ قضية المحتجزين الفلسطينيين الـ 25 في تركيا، قيد المتابعة من قبل السفارة الفلسطينية، وسيجري حلّها في الأيّام القليلة المقبلة.

وأكّد مصطفى أنّ السفارة الفلسطينية ستعمل على إطلاق سراح مواطنيها، وتقوم عادةً بالمخاطبات والمراسلات في مثل هذه القضايا التي كثيراً ما تتكرر، رغم معرفة السفارة ان هذه المحاولات هي اختراق للقانون التركي.

وحول مخاوف من ترحيل الموقوفين، قال مصطفى: إنّ الاستثناء الوحيد الذي لا يجري ترحيله هو الفلسطيني، مشيراً إلى أنّ هذا الاستثناء ليس منصوص عليه بالقانون ولكنه عرف متعارف عليه نظراً لظروف الفلسطينيين عموماً.

بالانتقال إلى حلب كشفت مصادر طبية خاصة لـ "مجموعة العمل" عن رصد 15 حالة إصابة بعدوى الكوليرا بين أبناء مخيم النيرب للاجئين الفلسطينيين بمدينة حلب، وذلك بعد نفي بعض صفحات الفيس بوك المعنية بنقل أخبار المخيم صحة الأنباء التي تتحدث عن انتشار المرض في المخيم.

وذكر ت تلك المصادر أن معظم المصابين هم من عائلة واحدة نتيجة شربهم مياه مثلجة ملوثة، حيث يجري تقديم العلاج اللازم لهم في مشافي حلب.

وكانت عائلة اللاجئ الفلسطيني عمر رافع النازحة من مخيم حندرات إلى مخيم النيرب أصيبت منذ عدة أيام بأكملها بمرض الكوليرا، نتيجة شربهم مياه مثلجة ملوثة، حيث تم نقلهم على الفور إلى مشفى الشهبا وعزلهم في غرفة خاصة.

أما في ريف دمشق طالب أهالي مخيم الحسينية وكالة غوث تشغيل اللاجئين الفلسطينيين "الأونروا" بتوفر حافلات لنقل الطلبة إلى مدارسهم، أو تأمين بدل نقل للطلاب في ظل الظروف الاقتصادية الصعبة وعدم توفر وسائل النقل وارتفاع كلفتها التي تشكل عبء اقتصادي إضافي عليهم.

ووفقاً لمراسل مجموعة العمل أنه لوحظ منذ بداية العام الدراسي أن طلاب مخيم الحسينية يستقلون الهونديات للوصول إلى مدارسهم، وهذا الأمر قد يتسبب بأذية بعض الأطفال ويعرض حياتهم للخطر، وكذلك للإصابة بالأمراض في فصل الشتاء لأن تلك الهونديات مكشوفة ولن تقيهم مياه الأمطار وبرد الشتاء .

وذكر مراسلنا، أن الطلاب الفلسطينيين في مخيم الحسينية يعانون من فقر مدقع، ولا يستطيع الأهالي تحمل أعباء المواصلات والمصروف الشخصي، الأمر الذي يدفع الطالب أو الطالبة للعمل خلال دراسته لتأمين مصاريفه.

وكانت مجموعة العمل رصدت العديد من المعوقات التي تعرقل استمرار العملية التعليمية للطلبة من أبناء مخيم الحسينية وخاصة منهم الجامعيين، وكان الفقر والعامل الاقتصادي أهم مؤثر سلبي قد يصل بهم إلى الانسحاب من العملية التعليمية بالكامل، أو تجميدها بشكل جزئي.

في سياق ذي صلة مع بدأ كل عام دراسي جديد تتفاقم معاناة اللاجئين الفلسطينيين المقيمين في سورية، ويزيد تأمين المستلزمات الدراسية لأبنائهم من أزمتهم المالية، في ظل انعدام فرص العمل وارتفاع مؤشرات الفقر والبطالة، ولهيب أسعار المواد الأساسية والقرطاسية واللوازم المدرسية، حيث باتت تشكل بالنسبة لهم عبئاً كبيراً يتطلب ميزانية إضافية، ودفعت رب الأسرة لأن يقلب كفيه ويضرب أخماس بأسداس لا يدري من أين يؤمن المال اللازم لذلك.

وأشارت العائلات الفلسطينية إلى أنه رغم تكفل وكالة الأونروا بتوزيع القرطاسية والحقائب المدرسية لطلابها، إلا أن هناك مصاريف ومبالغ مالية على رب الأسرة دفعها أخرى، كاللباس الذي يستهلك القسم الأكبر من المصاريف إذ أن أقل تكلفة للباس المدرسي مع الحذاء يتجاوز 130 ألف ليرة سورية.

وتساءل الأهالي كيف نستطيع شراء المستلزمات المدرسية واللباس المدرسي مع هذا الغلاء الذي يفوق إمكانياتنا، وخصوصاً مع وجود ثلاثة او أربعة أبناء على مقاعد الدراسة، خاصة منهم من هو في المرحلة الثانوية لا ينالون نفس المساعدة باعتبارهم لا يدرسون بمدارس الأونروا، وبالتالي على رب الأسرة تأمين كافة المستلزمات الدراسية لهم، حيث بلغ سعر الدفتر السلك حوالي 2300 ليرة والقلم 800 ليرة والحقيبة تجاوزت 35000 ليرة سورية، وإذا كان الطالب يدرس خارج منطقته سيتكلف مصروفاً للمواصلات يثقل كاهل أي أسرة وخاصة بأن المخيمات غالباً بعيدة عن العاصمة أو المراكز القريبة كما هو الحال في خان الشيح ودنون والحسينية والسيدة زينب، وقد يكلف الطالب شهريا حوالي 60 ألف ليرة للمواصلات، مع صعوبة الحصول عليها.